منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تحدي البطالة في الأردن :ما بين العرض والطلب

كانون الثاني 2022

www.jsf.org www.jsf.org

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

جدول المحتويات

مقدمة 4
تحدي البطالة في الأردن: بعض المشاهدات 5
جانب العرض والطلب في سوق العمل الأردني 9
العاملون الأردنيون واتجاهات نمو العمالة 12
توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني 18

1. مقدمة:

تهدف الحكومات عادة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لما له من دور في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ورفع المستوى المعيشي للأفراد. إلا أن تحقيق نمو اقتصادي لا ينبغي أن يكون الهدف الوحيد للدول، بل عليها أن تعمل أيضا على تحقيق مستويات "أعلى" من التوظيف، أو "التخفيض" من معدلات البطالة، وهو هدف لا يقل أهمية عن النمو الاقتصادي.

ترتبط البطالة بتكاليف اقتصادية واجتماعية ونفسية باهظة الثمن

1. إن التكلفة الاقتصادية الباهظة للبطالة تقلل من إنتاج الدولة ودخلها. كما أن المجتمع يتحمّل بعض التكاليف الاقتصادية أيضًا بشكل عام، والتي تنتج عن خسارة الدولة لإيراداتها الضريبية وزيادة إنفاقها الحكومي (إعانات البطالة والحماية الاجتماعية).
2. كما يتحمّل العاطلون عن العمل وأسرهم التكلفة النفسية للبطالة. ويمكن أن تؤدي فترات البطالة الطويلة إلى فقدان الثقة بالنفس والاكتئاب وحتى الانتحار في بعض الأحيان.
3. يشعر المجتمع ككل بالتكاليف الاجتماعية للبطالة أيضًا. إذ يميل الأفراد المتعطلون عن العمل إلى الشعور بالغضب والإحباط واليأس. كما أن معدلات البطالة المرتفعة ترتبط بزيادة الجرائم والعنف المنزلي وتعاطي المخدرات والطلاق. ويمكن أن تؤدي معدلات البطالة المرتفعة والمستمرة إلى اضطرابات اجتماعية أيضًا.

تشكّل البطالة التحدي الضاغط والمزمن على الاقتصاد الأردني، وقد ازداد هذا التحدي بشكلٍ غير مسبوق نتيجةً لتفشي فيروس كورونا.

ارتفع المعدل الإجمالي للبطالة من **19.1%** في الربع الثالث من عام 2019، إلى **23.9%** في الربع الثالث من عام 2020، ليعاود الانخفاض بشكل طفيف إلى **23.2%** في الربع الثالث من عام 2021. وتؤدي هذه المعدلات المرتفعة من البطالة إلى ارتفاع الكلف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على الأردنيين، مما يحتّم على الجميع ضرورة إيجاد حلول عملية وفعّالة للحدّ من هذا الارتفاع.

تهدف ورقة السياسات الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى دراسة تحدي البطالة في الاقتصاد الأردني من خلال أربعة محاور:

1. تسليط الضوء على بعض المشاهدات حول تحدي البطالة في الأردن بهدف وضع هذا التحدي ضمن إطاره الصحيح
2. تحديد الجانب المسؤول عن ارتفاع معدلات البطالة في الأردن. فهل هو جانب العرض والمتعلق برأس المال البشري (من حيث الكفاية والاستجابة إلى احتياجات سوق العمل)؟ أم جانب الطلب والمتعلق بالنمو الاقتصادي الضعيف وغير القادر على توليد فرص العمل الكافية في الاقتصاد وعلى مختلف المستويات؛ الكلي والقطاعي والجزئي (الشركات).
3. تسليط الضوء على توزيع العاملين الأردنيين حسب النشاط الاقتصادي، ونسب النمو في التشغيل ضمن هذه الأنشطة.
4. تقديم بعض التوصيات التي تهدف إلى خفض معدلات البطالة بين الأردنيين.

2. تحدي البطالة في الأردن: بعض المشاهدات

ضمن هذا المحور، سيتم استعراض عدد من المشاهدات حول تحدي البطالة في الاقتصاد الأردني.

1. لقد كان معدل البطالة الاجمالي في الأردن مرتفعًا، وقبل تفشي وباء كورونا. وقد جاءت هذه الجائحة لتفاقم من تداعيات هذا التحدي المزمن.

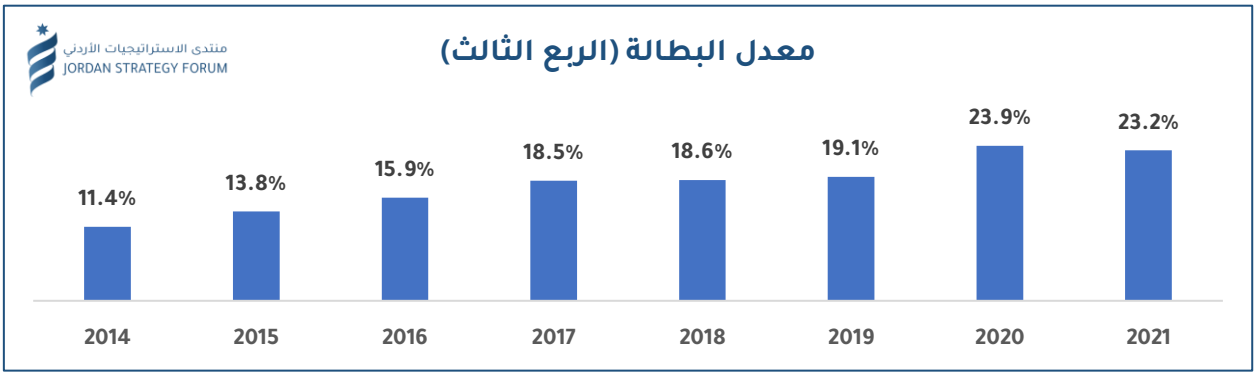

2. يشكّل توزيع البطالة تحديًا أكثر خطورة عند النظر إلى الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والجنس. فالنسبة المرتفعة للبطالة بين فئة الشباب (15 إلى 24 سنة) محبطة إلى حد كبير، خاصة في ظل تطلعاتهم الكبيرة نحو المستقبل. ففي مرحلة النضوج، وبعد انتظار طال أمده على مقاعد الدراسة (سواء في المدرسة أو الجامعة)، يواجه الشباب قدراً كبيراً من عدم اليقين عند دخولهم إلى سوق العمل.

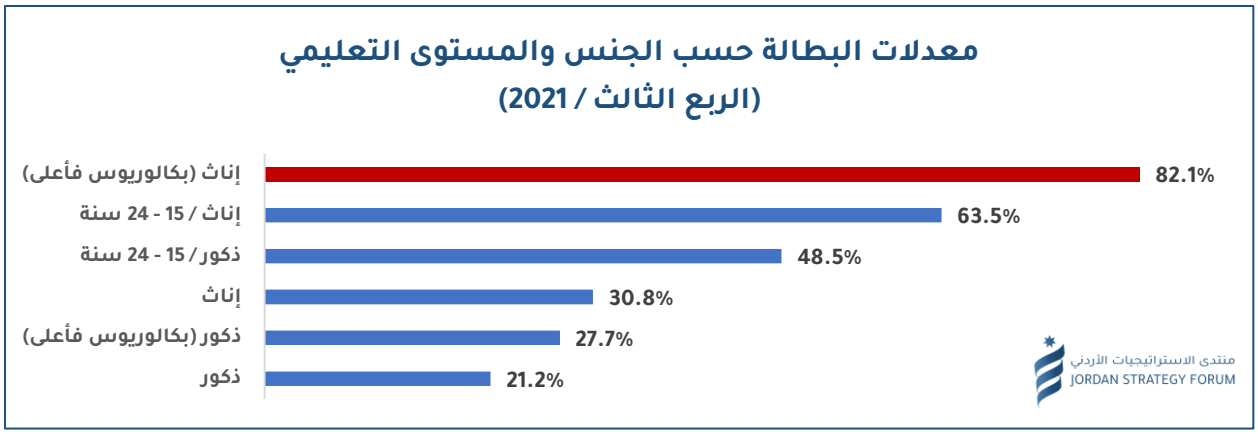

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

انخفض إجمالي عدد العاملين الأردنيين من 1,465,746 في عام 2017، إلى 1,338,308 في عام 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد العاطلون عن العمل بنحو 23% من 329,114 في عام 2017، إلى 404,105 في عام 2020.

العاطلون عن العمل (404,105): 293,510 من الذكور، و110,595 من الإناث

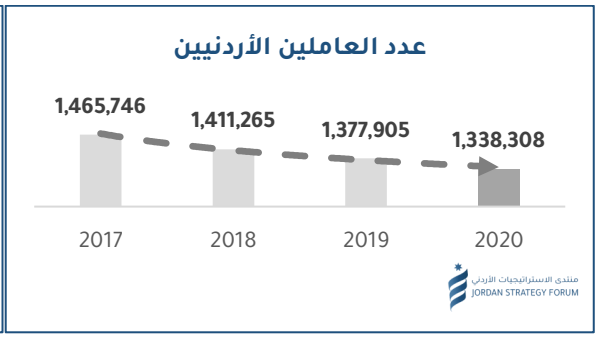

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

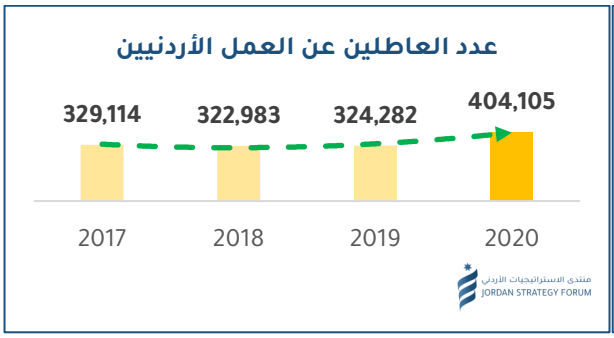

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

3. تنتمي نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل للفئات العمرية (20 - 24) و (25 - 29) سنة، والتي تشكّل نسبة 58.5% من مجموع العاطلين عن العمل.

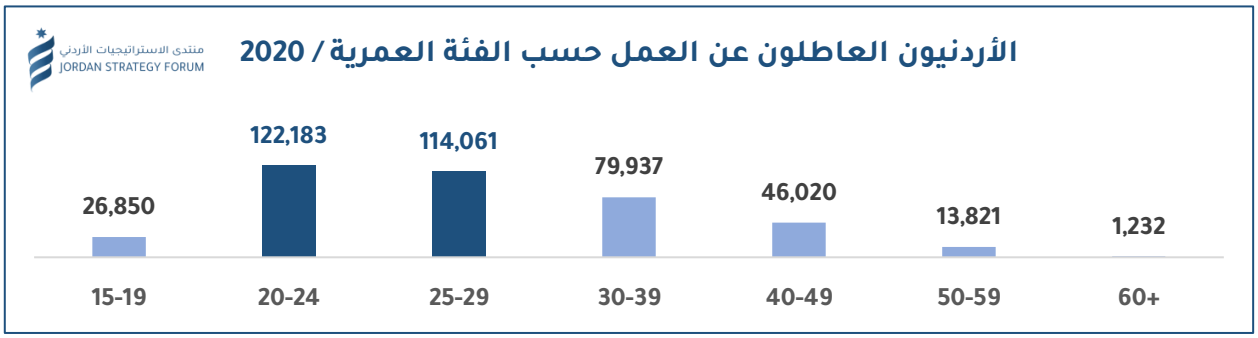

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

4. المستوى العلمي لمعظم الأردنيين الذكور العاطلين عن العمل (حوالي 62%) هي أقل من التعليم الثانوي. بالمقابل، فإن معظم الأردنيات العاطلات عن العمل (حوالي 76%) يحملن الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.

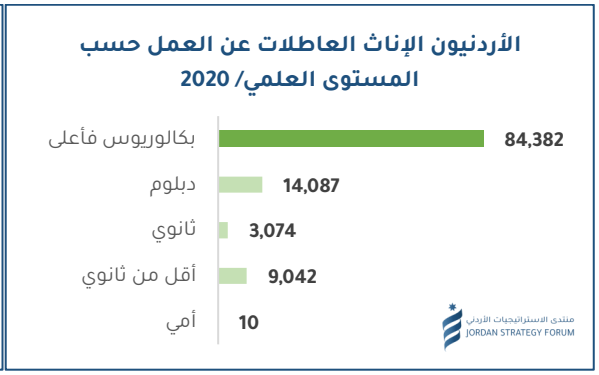

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

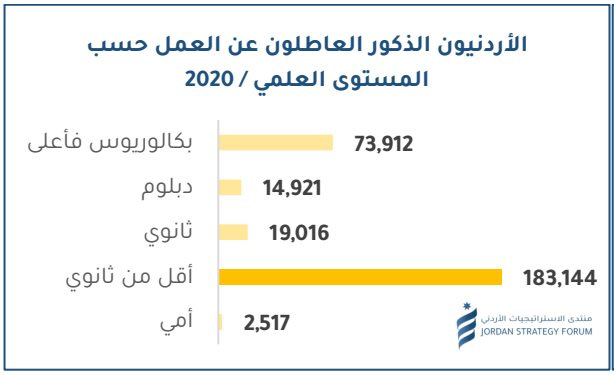

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

بإيجاز، في ظل ارتفاع النسبة الإجمالية للبطالة والبالغة 23.2%، ووجود معدلات بطالة قياسية بين الشباب، سواءً ممن لم يتجاوزوا التعليم الثانوي، أو ممن حصلوا على تعليم جامعي، تبقى "البطالة" هي التحدي الأكبر، والذي يجب أن يكون الشغل الشاغل لكل من الحكومة والقطاع الخاص على حدٍ سواء.

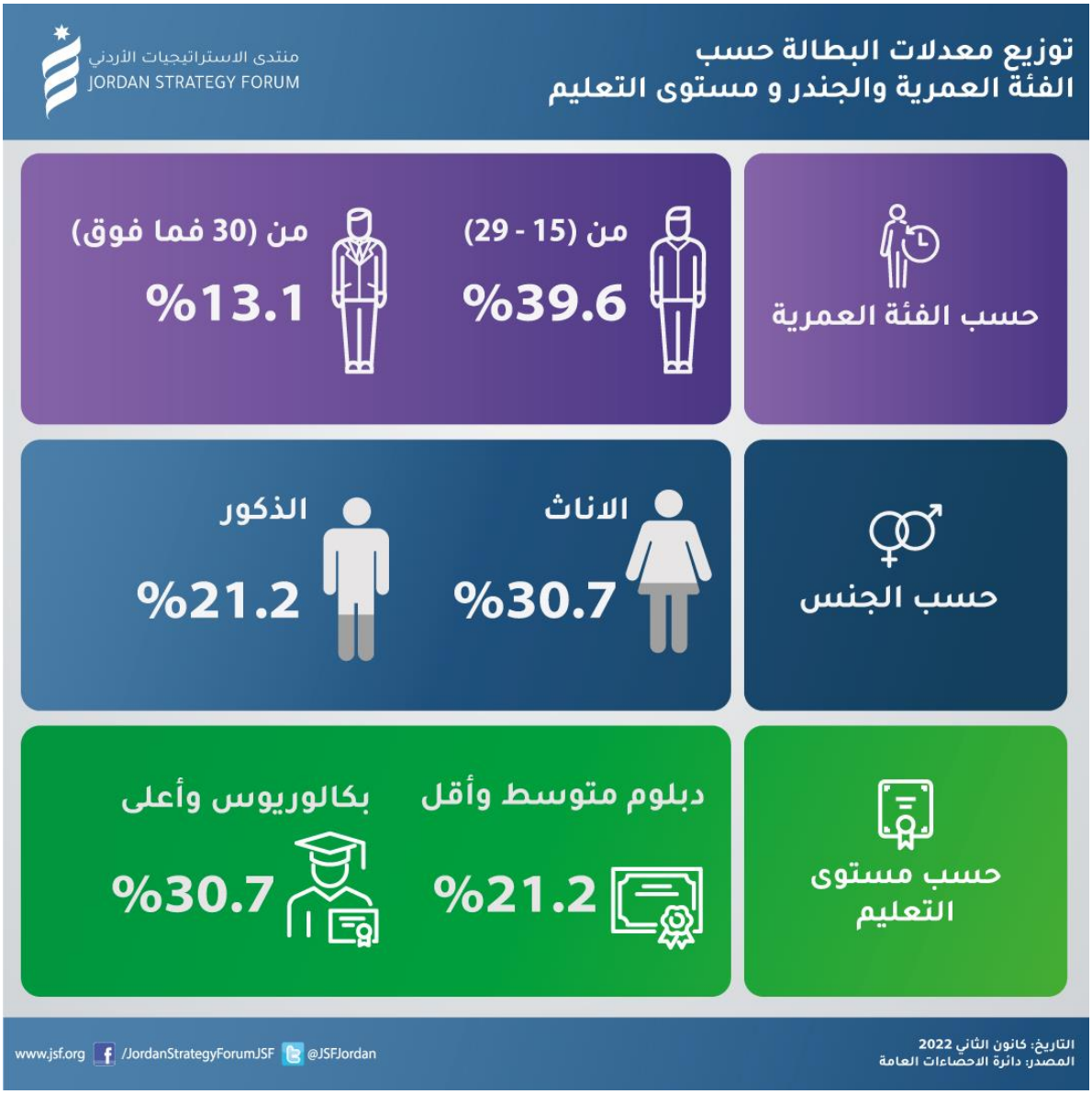

وفي هذا السياق، لا بد من استعراض ثلاث ملاحظات مهمة:

1. إضافة إلى الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، يوجد في سوق العمل الأردني نسبة مرتفعة من العمالة في القطاع غير الرسمي. وفي الوقت الذي يساهم فيه هؤلاء العاملون في الإنتاج وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، إلا أنه ليس لديهم أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، ومعرضين لظروف عمل غير لائق، ويعانون من تدني الدخل بشكل عام.

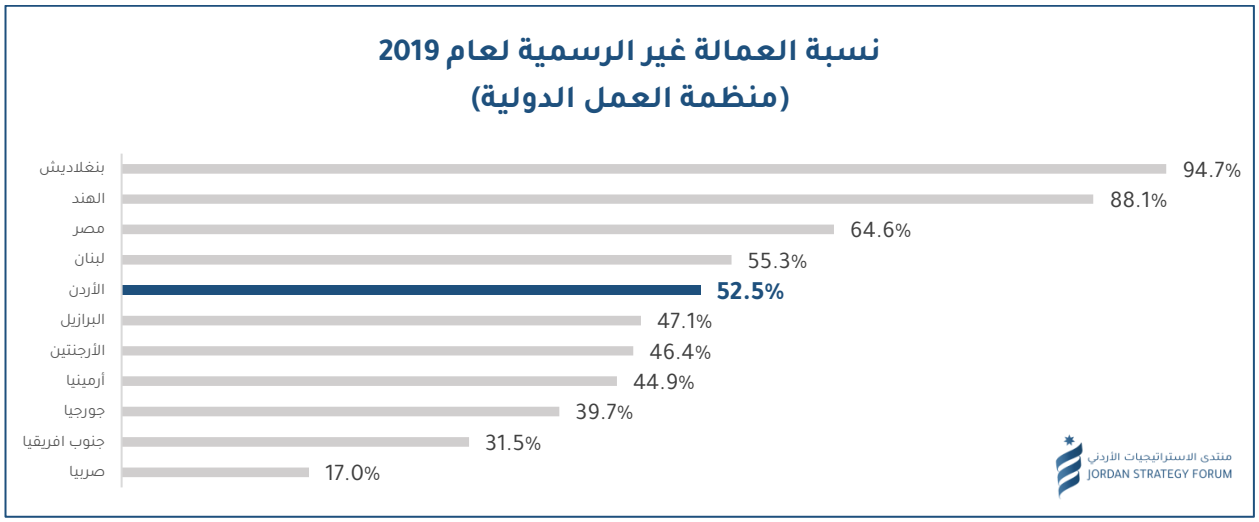

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، العمالة غير الرسمية

2. أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة في الأردن، فهي متدنية جدًا إذا ما قورنت بالعديد من البلدان الأخرى. حيث بلغت النسبة الإجمالية للمشاركة الاقتصادية 33.7% في الربع الثاني من عام 2021، وكانت نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث 13.9% فقط، وهي الأقل بين معظم الدول الأخرى.

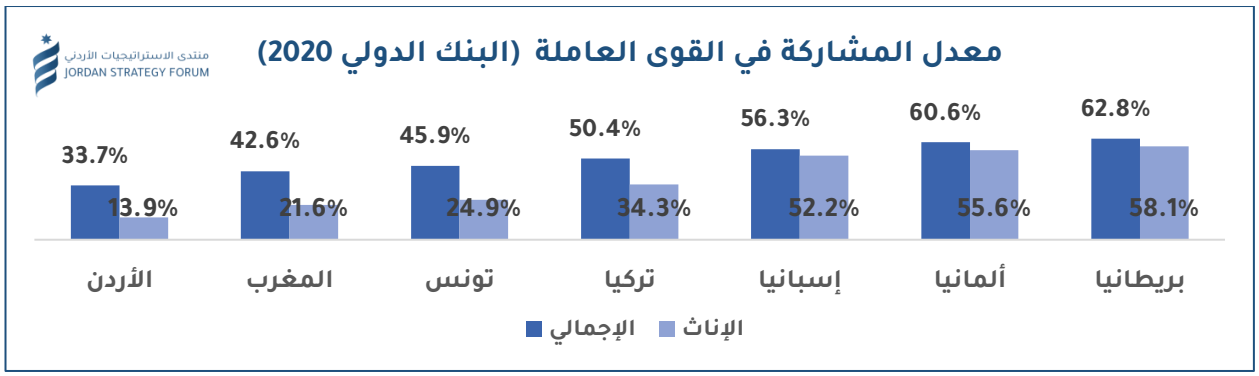

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، المشاركة الاقتصادية للعمالة

3. حوالي 33% من سكان الأردن تتراوح أعمارهم بين (0 - 14) سنة. وإذا لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة بشأن معدلات البطالة المرتفعة حاليًا، فإن التغلب على تحدي البطالة سيصبح أكثر صعوبة مع الزيادة المتوقعة بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل.

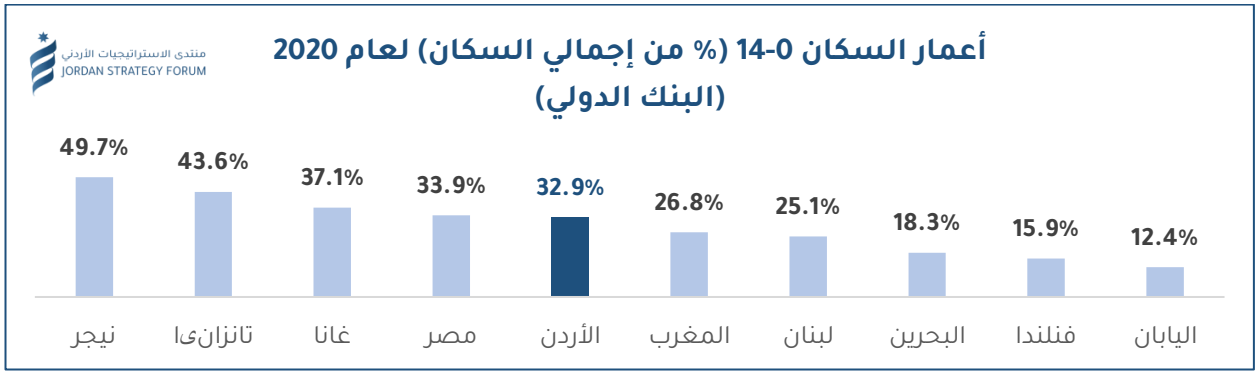

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، أعمار السكان

3. جانب العرض والطلب في سوق العمل الأردني

في ضوء الأعداد المتزايدة بين العاطلين عن العمل، ونسب البطالة المرتفعة، على الحكومة أن تضع هذه القضية على رأس أولوياتها، وأن تعمل جاهدة على حلها في القريب العاجل. ويتطلب ذلك تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص لإيجاد حلول إبداعية وتدابير علاجية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويمكن أن تكون البطالة في الأردن، حالها حال أي بلد، نتيجة ديناميكية لقضيتين رئيسيتين في سوق العمل:

1. **جانب العرض:** من حيث عدم كفاية رأس المال البشري وقدرته على الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات سوق العمل.

2. **جانب الطلب:** من حيث ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على توليد فرص عمل كافية.

فيما يتعلق بجانب العرض من سوق العمل (رأس المال البشري)، فإنه مسؤول إلى درجة ما عن تحدي البطالة، حيث تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات:

1. إن النسبة الكبيرة من الأردنيين العاطلين عن العمل هم ممن كان تحصيلهم العلمي أقل من الثانوي والجامعي (192,185 فردًا)، كما أن غالبيتهم من الذكور (183,144)، ويشكلون حوالي 45.3% من إجمالي الأردنيين العاطلين عن العمل.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

2. ارتفعت أعداد العمالة الوافدة من 289,724 فردًا في عام 2006، إلى 348,736 فردًا بنهاية عام 2019. ويعادل هذا الرقم 181.5% من الأردنيين العاطلين عن العمل، علاوة على أن مستواهم التعليمي أقل من الثانوي، مما يؤشر إلى ضرورة "استبدال" نسبة معينة على الأقل من العمالة الوافدة بعمالة أردنية، لما لهذه الخطوة من دور في تقليل معدل البطالة الإجمالي.

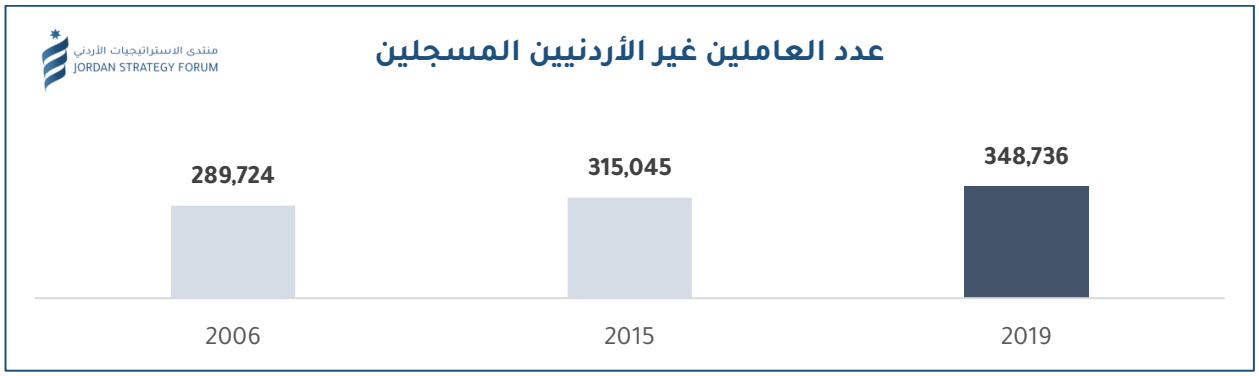

المصدر: وزارة العمل الأردنية، بيانات سوق العمل الأردني

3. بالنظر إلى توزيع العمالة الوافدة في القطاعات المختلفة، فإن هذا الإحلال مبرر. خاصة أن النسبة الأكبر من هذه العمالة هي في قطاعات الصناعة، والزراعة، والخدمات المنزلية، والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والإقامة والخدمات الغذائية، وغيرها من القطاعات.

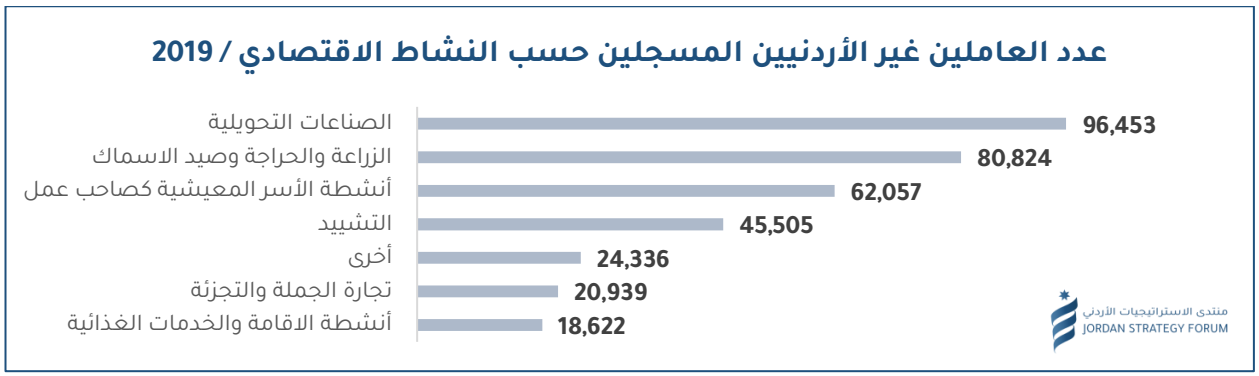

المصدر: وزارة العمل الأردنية، بيانات سوق العمل الأردني

بناءً على المشاهدات الثلاث المذكورة أعلاه، فإن جانب العرض من سوق العمل الأردني مسؤول إلى حد ما عن الأردنيين العاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق **بجانب الطلب (فرص العمل)**، فإن هذا الجانب مسؤول وإلى حد كبير، عن تحدي البطالة. وفيما يلي ثلاث مشاهدات حول هذا الجانب:

1. عدد كبير من الأردنيين العاطلين عن العمل (158,294)، هم ممن حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل. حيث تشكّل أعداد الاناث منهم (84,382)، والذكور (73,912). وبعبارة أخرى، فإن نسبة هذه الأعداد من "المتعلمين" تعادل 39.2% من إجمالي الأردنيين العاطلين عن العمل.

2. يوجد في الأردن 29 جامعة، منها 10 جامعات حكومية. وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2020-2021 في هذه الجامعات (332,413) طالب. ومعظم هؤلاء الطلاب هم في المرحلة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، وقد بلغ عددهم (279,488) طالب ويشكلون حوالي (85%) من مجموع الطلاب.

3. بناءً على التقرير السنوي لهيئة "اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها" في عام 2020، فإن العدد الإجمالي للتخصصات التي تقدمها جميع الجامعات في الأردن يساوي 1,043 تخصصاً. وتقدّم أكبر جامعة في الأردن (الجامعة الأردنية) 81 تخصص بكالوريوس لطلابها.

4. بناءً على البيانات الصادرة عن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، فقد تخرّج بدرجة البكالوريوس في الأعوام الدراسية (2017-2018) و (2019-2020) ما مجموعه (56,466) و(55,170) طالباً وطالبة على التوالي. وقد حصل هؤلاء الخريجون على شهاداتهم الجامعية في جميع التخصصات التي تقدمها الجامعات كما هو الحال في جامعات أخرى من مختلف أنحاء العالم.

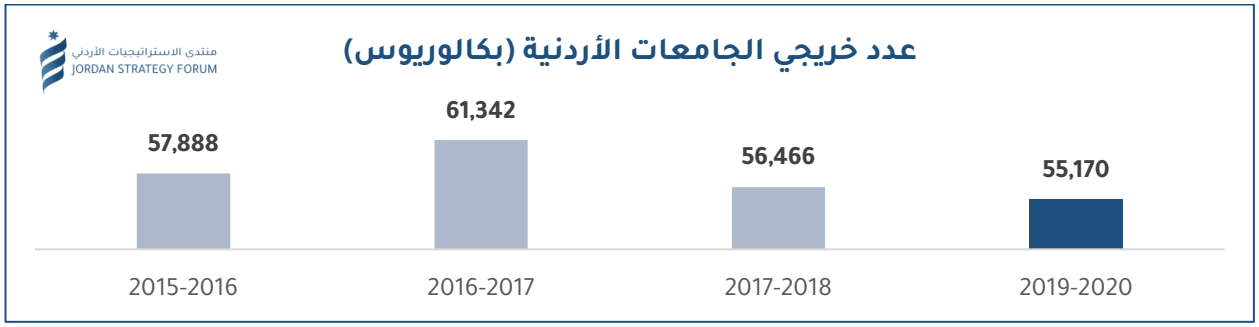

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاحصاءات

بناءً على هذه المشاهدات، فإن مشكلة (158,294) أردنيًا عاطلاً عن العمل من حملة الشهادات الجامعية تكمن في جانب الطلب من سوق العمل، وليس بالخريجين أنفسهم/ جانب العرض. وبعبارة أخرى، فإن **معدلات النمو الاقتصادي في الأردن غير قادرة على توفير فرص عمل كافية.**

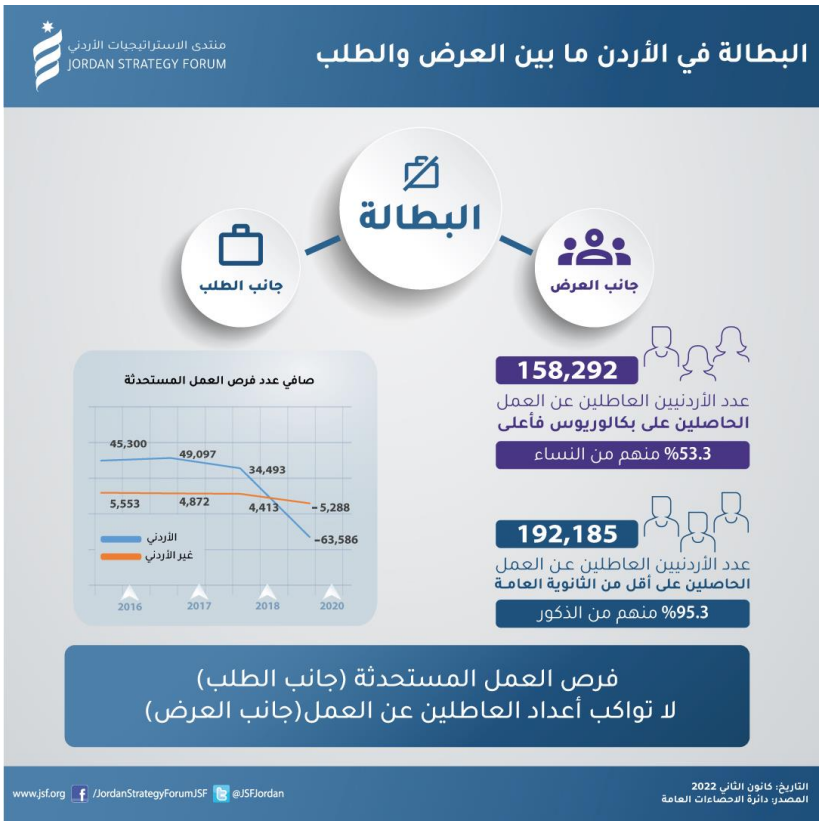

4.العاملون الأردنيون واتجاهات نمو العمالة:

1. نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19، انخفض صافي عدد الوظائف المستحدثة من القيم الموجبة خلال الفترة 2015-2018 إلى -63,586 في عام 2020.[1]

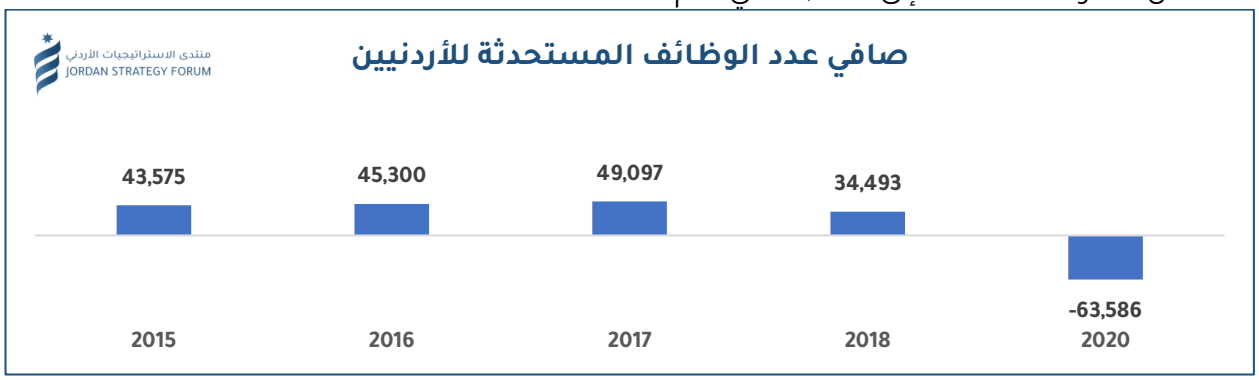

فيما يلي عدد من المشاهدات حول العاملين من الأردنيين:

2. في العام 2020، ساهمت ثمانية قطاعات رئيسية بتوظيف حوالي 85% من إجمالي المشتغلين الأردنيين. وبالنظر إلى التوزيع القطاعي لنسب المشتغلين الأردنيين: 27% (الإدارة العامة)، و14.4% (تجارة الجملة والتجزئة)، و12.6% (التعليم)، و10.4% (الصناعة التحويلية)، و6.2% (النقل والتخزين)، و5.5% (الصحة والخدمات الاجتماعية)، و4.8% (التشييد)، و3% (الإقامة والخدمات الغذائية).

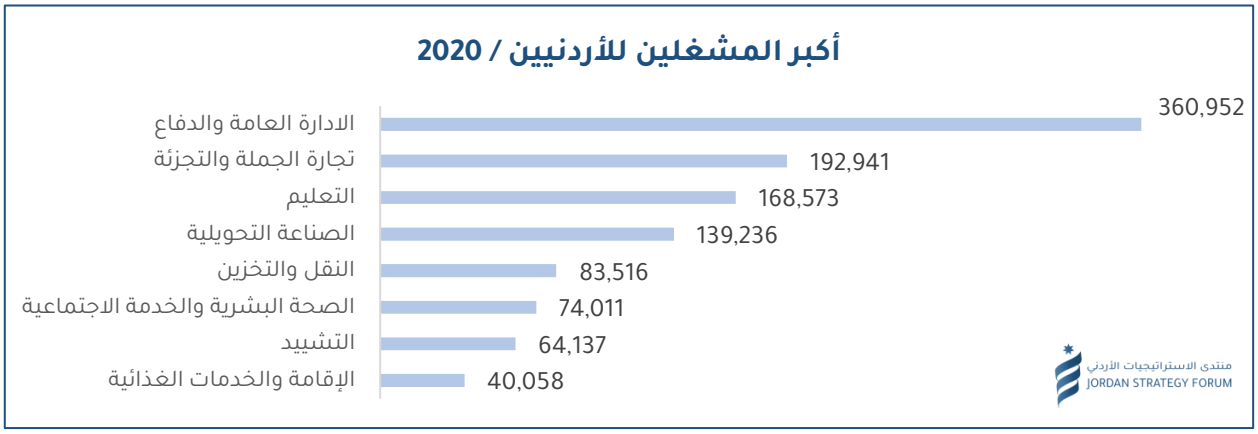

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

3. من المؤسف أنه خلال السنوات القليلة الماضية، شهدت جميع القطاعات الثمانية والمشغلة الرئيسية للأردنيين، انخفاضًا في أعداد العاملين لديها. **إلا أن القطاع الصناعة، في العام 2020، كان القطاع الوحيد الذي شهد نموًا في التوظيف.**

[1] لم يتم جمع بيانات سنة 2019 من قبل دائرة الإحصاءات العامة نتيجة لتفشي جائحة كورونا

أعداد العاملين الأردنيين بحسب القطاع				
	2017	2018	2019	2020
الإقامة والخدمات الغذائية	**41,690**	**43,993**	**43,771**	**40,058**
التشييد	**72,004**	**69,998**	**67,718**	**64,137**
الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	**75,337**	**77,178**	**74,616**	**74,011**
النقل والتخزين	**104,351**	**98,014**	**94,257**	**83,516**
الصناعات التحويلية	**146,177**	**136,049**	**130,339**	**139,236**
التعليم	**187,596**	**187,131**	**177,314**	**168,573**
تجارة الجملة والتجزئة	**231,140**	**215,570**	**205,395**	**192,941**
الإدارة العامة والدفاع	**379,743**	**373,152**	**373,717**	**360,952**
المجموع	1,465,746	1,411,265	1,377,905	1,338,308

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

التغير في نسبة العاملين الأردنيين بحسب القطاع			
	2018	2019	2020
الإقامة والخدمات الغذائية	**5.5%**	**-0.5%**	**-8.5%**
التشييد	**-2.8%**	**-3.3%**	**-5.3%**
الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	**2.4%**	**-3.3%**	**-0.8%**
النقل والتخزين	**-6.1%**	**-3.8%**	**-11.4%**
الصناعات التحويلية	**-6.9%**	**-4.2%**	**6.8%**
التعليم	**-0.2%**	**-5.2%**	**-4.9%**
تجارة الجملة والتجزئة	**-6.7%**	**-4.7%**	**-6.1%**
الادارة العامة والدفاع	**-1.7%**	**0.2%**	**-3.4%**
المجموع	-3.7%	-2.4%	-2.9%

في ضوء الملاحظات المذكورة أعلاه، لا بد من طرح سؤالين والإجابة عليهما:

1. ما هي القطاعات الأكثر توظيفًا في الاقتصاد؟

- من الواضح أن "الإدارة العامة والدفاع" هي المشغل الأكبر للأردنيين وبنسبة 27%. ولأسباب معروفة، لا يمكن ولن يستطيع هذا القطاع أن يولد المزيد من فرص العمل للتخفيف من معدل البطالة.
- إن ثاني وثالث أكبر قطاعين مشغلين للأردنيين هما "تجارة الجملة والتجزئة" بواقع 14.4%، و"التعليم" بواقع 12.6% من إجمالي التشغيل. ويؤكد أساس المنطق الاقتصادي بأن هذه القطاعات من المرجح أن تنمو في التشغيل تماشيًا مع نمو الديموغرافي (السكان) في الأردن. ولكن لا يمكن الجزم بأن هذه القطاعات قادرة على توليد فرص عمل كافية لتخفيض المعدل الكلي للبطالة.

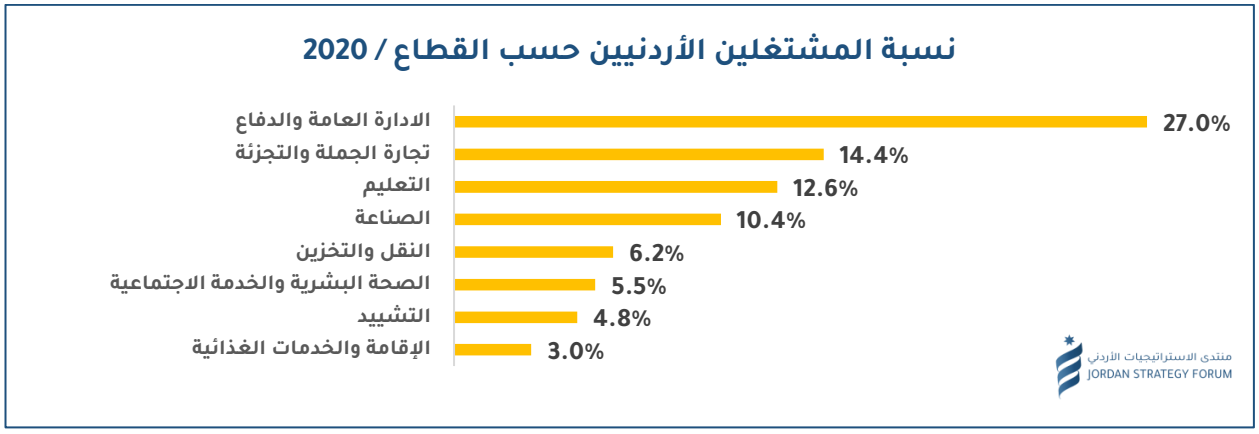

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة

- أما قطاع "الصناعة"، وهو القطاع الرابع من حيث حجم التشغيل للأردنيين وبواقع 10.4% من إجمالي التشغيل، فيجب أن يسترعي هذا القطاع انتباه جميع الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الحكومة. خاصة في ضوء معرفة أن لدى القطاع الصناعي القدرة على زيادة مستويات الإنتاج إما لسوق الصادرات أو للسوق المحلي (إحلال الواردات). وبالتالي إمكانية توليد فرص عمل كافية. في الواقع، اذا حقق هذا القطاع نموا جيدا، ملن يولد وظائف جديدة في باقي القطاعات فقط، بل أيضا سوف يؤدي الى تنويع أفضل في مكونات الناتج المحلي الاجمالي. وفي هذا السياق، يركز الجزء اللاحق من ورقة السياسات هذه على دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

2. ماهية المؤسسات الصناعية:

فيما يلي بعض المشاهدات، بناء على التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي:

- بلغ العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية المؤمنة اجتماعيًا في العام 2020، (9,385) منشأة.
- ارتفع العدد الإجمالي للأفراد المؤمن عليهم اجتماعيًا ويعملون في القطاع الصناعي من (167,537) عاملا في العام 2019 إلى (186,961) عاملا في العام 2020.
- كما عمل أيضا في العام 2020، ما مجموعه (124,605) فردًا مؤمنًا اجتماعيًا في المنشآت التي توظف 100 فرد أو أكثر من القطاع الصناعي. ويمثل هذا الرقم ما نسبة (66.6%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي. وتعتبر هذه المنشآت (يبلغ عددها 257 منشأة صناعية) هي المشغل الرئيسي للمؤمن عليهم اجتماعيًا.

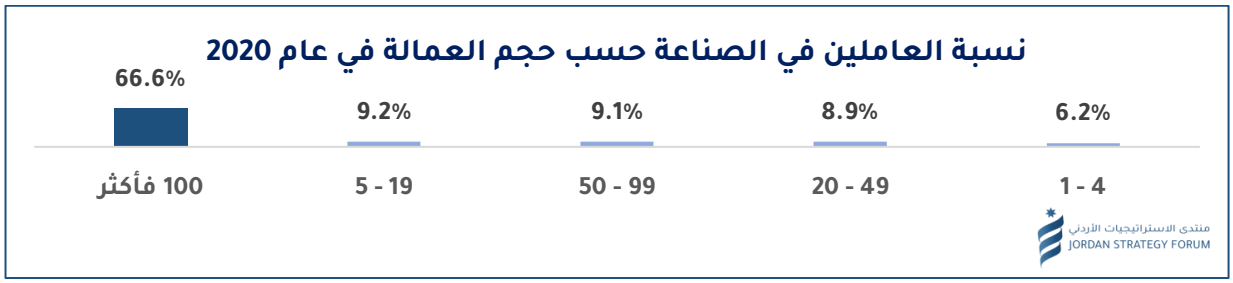

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الاستخدام

3. النمو الاقتصادي وعلاقته بالتوظيف:

في سياق عدد المنشآت الصناعية التي توظف 66.6% من إجمالي العاملين في الصناعة، تجدر الإشارة إلى أن منتدى الاستراتيجيات الأردني قام باحتساب "مرونة التوظيف للنمو الاقتصادي" والتي تعتبر مؤشرًا اقتصاديًا مفيدًا لقياس إذا كانت هناك علاقة "مستقرة وطويلة المدى" بين اتجاهات النمو الحقيقي ونمو العمالة، وما هي قيمة تلك المرونة؟

تشير اتجاهات النمو الاقتصادي ونمو العمالة للفترة 1991 - 2019 على المستوى الوطني بأن هناك علاقة مستقرة وطويلة المدى، وأن المرونة بينهما تساوي +0.39، ويشير هذا الرقم إلى ارتباط زيادة العمالة بنسبة 0.39% مع زيادة بمقدار 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما على المستوى القطاعي، فتشير مرونة القطاعات الأربعة الكبرى (من حيث مستويات التوظيف) الى نتائج مثيرة للاهتمام:

1. مرونة قطاع "الإدارة العامة منخفضة (0.25+).
2. مرونة قطاع "التعليم" تساوي (0.39+)
3. مرونة قطاع "الصناعة" تساوي (0.32+).
4. مرونة قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" تساوي (0.35+).

مرونة التوظيف للنمو الاقتصادي: المستوى القطاعي			
القطاع	المرونة	القطاع	المرونة
التعدين	لا يوجد	الإدارة العامة	**0.25**
الخدمات الأخرى	0.41	الإقامة والخدمات الغذائية	لا يوجد
خدمات الأعمال والعقارات	0.75	الزراعة	0.11
الخدمات العامة	لا يوجد	التشييد	لا يوجد
تجارة الجملة والتجزئة	**0.35**	التعليم	**0.39**
الخدمات المالية والتأمين	0.49	الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	لا يوجد
النقل والتخزين	0.38	الصناعة	**0.32**

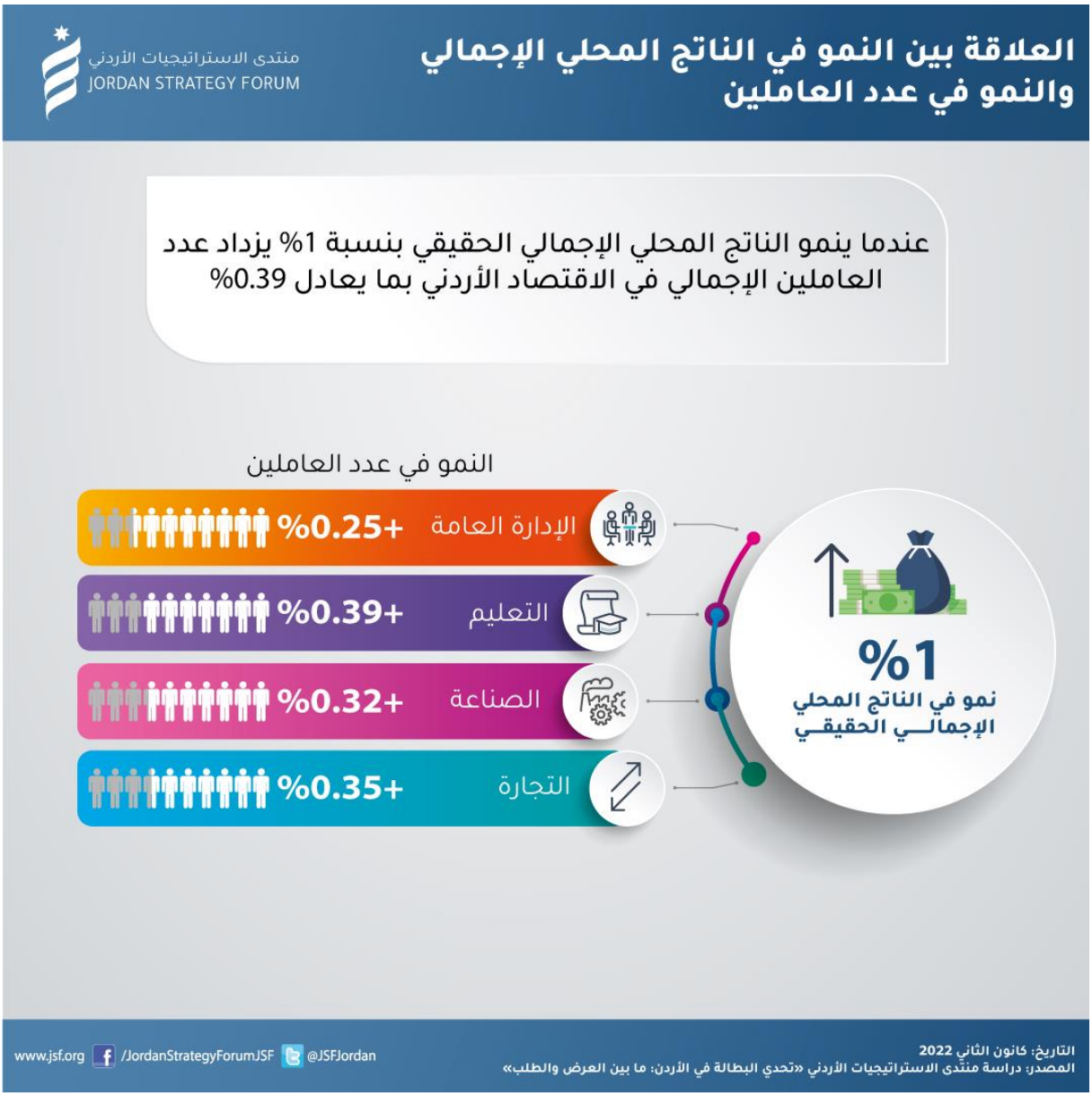

إن حقيقة وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة في الصناعة بقيمة مرتفعة نسبيًا بالمقارنة مع القطاعات المختلفة تعكس ضرورة النظر إلى "الصناعة" كقطاع واعد للحد من البطالة.

4.توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

لإحداث تغيير إيجابي في معدل البطالة الإجمالي في الأردن، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي[2]:

1. الوقوف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع معدلات البطالة بشكل استثنائي، ووجود أعداد "كبيرة" من العمالة الوافدة، والتواصل بشفافية مع عامة الناس حول هذه الأسباب، ومن ثم إجراء "حوار وطني" ما بين مختلف الأطراف للخروج بتوصيات وحلول عملية تساهم في الحد من مشكلة البطالة.
2. أن تتعاون الحكومة مع الادارات العليا في المنشآت الصناعية لتستمع إلى خططهم وطموحاتهم وتحدياتهم، وتصل معهم إلى إجراءات ممكّنة تحفزهم على التوسع في مستوى الإنتاج والتوظيف، خاصة وأن عدد المنشآت الصناعية التي توظف 66.6% من المؤمن عليهم اجتماعيًا صغير نسبيًا (257).
3. مواءمة ظروف العمل والمزايا بين القطاعين العام والخاص (من حيث ساعات العمل والتأمين الصحي والأمان الوظيفي والحصول على التمويل من البنوك وما إلى ذلك) لتحفير العمل في القطاع الخاص والحد من الطلب على الوظائف في القطاع العام.
4. التأكيد على ضوابط العمل اللائق والتي تحترم حقوق العاملين وتضمن الحماية الاجتماعية لهم. لما لهذه الضوابط من أثر مباشر على التوظيف والحد من مشكلة البطالة، خاصة بين فئة العاطلين عن العمل ممن يقل مستوى تعليمهم عن الثانوي وكذلك بين فئة الإناث.
5. وضع آلية مرنة وعملية للإحلال الجزئي للعمالة الوافدة، بحيث لا يتم إغلاق الباب بالكامل أمامهم، بل تقنين هذه الأعداد وترخيصها حسب مستوى المهارة المطلوبة وحاجة السوق إليها.
6. مواءمة الحد الأدنى للأجور وظروف العمل اللائق بين العمال الأردنيين وغير الأردنيين، والحد من فرص استغلال العمالة الوافدة من خلال مراجعة أنظمة تصاريح العمل وإنفاذ القانون، وتفعيل التحويل الإلكتروني للأجور، وأتمته نظام الشكاوى العمالية وربطه بنظام التفتيش في وزارة العمل.
7. إعطاء الأولوية في تزويد المشتريات العامة للقطاع الخاص، مع اشتراط التزامهم بتطبيق معايير العمل اللائق وتوظيف الأردنيين.
8. على الحكومة والقطاع الخاص السعي نحو مستويات أعلى من الاستثمار المحلي والأجنبي، فللاستثمار دور كبير في تعزيز الإنتاجية، وبالتالي زيادة فرص العمل والحد من البطالة. كما تُترجم المستويات المتزايدة من التوظيف إلى ارتفاع الدخل والإنفاق، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي.
9. تماشياً مع الاتجاهات العالمية، من الضروري أن يركز التعليم العالي في الأردن بشكل أكبر على إعداد الطلاب لعالم متغير وديناميكي يتماشى مع متطلبات سوق العمل. فقد ابتعدت الجامعات المرموقة عن أسلوب التلقين المعتاد واتجهت نحو تعليم الطلاب "كيف يفكرون"، أو ما يُعرف باسم "تعلم كيفية التعلّم". اليوم، ونتيجة للثورة الصناعية الرابعة، تركز الجامعات على ضمان استعداد الطلاب للتكيف باستمرار مع الأفكار المتجددة والحديثة.
10. وأخيرا، نسبة إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في ورقة السياسات هذه، من الضروري الإشارة إلى أنه في يوم الاثنين 2 يناير 2022 ، أعلن وزير الصناعة والتجارة والتموين أن الحكومة سوف تؤسس صندوقًا بقيمة 57 مليون دينار أردني (الموازنة العامة لعام 2022) لدعم الصناعات الوطنية. اضافة إلى ذلك، ذكر الوزير أنه اعتبارًا من مارس 2022، سيتم تخفيض أسعار الطاقة، ومرة أخرى الهدف هو دعم القطاع الصناعي.

[2] تجدر الإشارة إلى أنه تم الاسترشاد ببعض التوصيات التي أوردتها وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2019 - 2025.

توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لإحداث تغيير إيجابي في معدل البطالة الإجمالي في الأردن
منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM
إعطاء الأولوية في تزويد المشتريات العامة للقطاع الخاص، مع اشتراط التزامهم بتطبيق معايير العمل اللائق وتوظيف الأردنيين.
التأكيد على ضوابط العمل اللائق والتي تحترم حقوق العاملين وتضمن الحماية الاجتماعية لهم، خاصة للإناث ومن يقل مستوى تعليمهم عن الثانوي.
تمكين المنشآت الصناعية للتوسع في مستوى الإنتاج والتوظيف
وضع آلية مرنة وعملية للإحلال الجزئي للعمالة الوافدة، عن طريق تقنين هذه الأعداد وترخيصها حسب مستوى المهارة المطلوبة وحاجة السوق إليها.
جذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي، لتعزيز الإنتاجية، وزيادة فرص العمل.
مواكبة التعليم العالي في الأردن لإعداد الطلاب نحو تعليم "كيفية التفكير" لعالم متغير وديناميكي يتماشى مع متطلبات سوق العمل.
www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan
التاريخ: كانون الثاني 2022
المصدر: دراسة منتدى الاستراتيجيات الأردني «تحدي البطالة في الأردن: ما بين العرض والطلب»

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan